تمهيد:

للنقود تأثير في الحياة الاقتصادية لكل بلد هذا ما يدفع البلدان لقياس كمية النقود المتداولة في إطار نشاطها الداخلي بتكوين ما يسمى المجمعات النقدية التي تهدف إلى معرفة قدرة الأعوان الاقتصاديين على الإنفاق أثناء نشاطهم الاقتصادي. ويعبر عرض النقود عن كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وتتكون الكتلة النقدية من مجموعة عناصر هي الأكثر شيوعا و استعمالا في التحاليل الاقتصادية المنشورة من قبل السلطات النقدية ويطلق على هذه العناصر اسم "المجمعات النقدية".

I. مفهوم الكتلة النقدية Money Supply

1.1 تعريف الكتلة النقدية:

تعرف الكتلة النقدية بأنها: كمية النقد المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونعني بالنقود المتداولة كافة أشكال النقود (نقود ورقية، نقود معدنية، ودائع جارية...) التي بحوزة بالأعوان الاقتصاديين (الأفراد والمنشآت الاقتصادية، والتي تختلف أشكالها وفقا لدرجة التطور الاقتصادي و الاجتماعي و تطور العادات المصرفية للمجتمعات.

وعليه؛ تعتبر الكتلة النقدية التزما أو دينا يقع على عاتق المؤسسات المصدرة لها وهذا اتجاه حائزيها من الأفراد والمنشآت، وفي المقابل فهي تعتبر حق لهؤلاء على الدولة بما يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات المتاحة، وتنتمي المؤسسات المصدرة للكتلة النقدية إلى القطاع المصرفي ممثلة في:

- البنك المركزي أو معهد الإصدار والذي يصدر النقد القانوني؛
- البنوك التجارية والتي تصدر النقد الكتابي (نقود الودائع)؛
- في بعض الدول قد تضاف الخزينة العمومية إلى مؤسسات المصدرة للنقد حيث تقوم بإصدار نقود التجزئة (النقود المعدنية).

وفي المقابل ينتمي حائزو النقد إلى القطاع الاقتصادي غير المصرفي، ممثلة أساسا في قطاع العائلات والمشروعات الاقتصادية خاصة أو عامة

2.1 مكونات الكتلة النقدية

تتكون الكتلة النقدية من نوعين من النقد هما : متاحات نقدية و متاحات شبه نقدية.

- **المتاحات النقدية (الأموال المتاحة النقدية)**: هي التي توضع مباشرة قيد التداول وتتميز بسيولة عالية، وتشمل ثلاث أنواع رئيسية وهي:

- الأوراق النقدية المتداولة والصادرة عن البنك المركزي؛
- النقود المساعدة المتداولة؛

- الودائع تحت الطلب (نقود الودائع) وتسمى أيضا النقود الكتابية لأنها تمكن من تسوية الديون عن طريق الكتابة المحاسبية في دفاتر البنك، ويتم التعامل بهذا النوع من الودائع باستخدام الشيكات ولا تدفع عليها الفوائد، وتتوزع هذه الودائع حسب المؤسسات المتعامل معها على النحو التالي:

✓ ودائع تحت الطلب لدى البنوك وباقي مؤسسات الاقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجوع الودائع تحت الطلب؛

✓ ودائع تحت الطلب والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات لدى مراكز البريد؛

✓ ودائع تحت الطلب وحسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

- **المتاحات الشبه نقدية (الأموال الجاهزة شبه النقدية):** تشمل جميع أنواع الودائع لدى البنوك التجارية وصناديق الادخار التي لا يمكن وضعها مباشرة قيد التداول بواسطة الشيكات، وانما يتم التعامل بها باستخدام الدفاتر وتدفع عليها الفوائد، وتشمل الأنواع التالية:

- **الودائع تحت الطلب على الدفتر:** وتتمثل في حسابات الموجودة على مستوى البنوك التجارية أو صناديق التوفير والاحتياط والتي تدر فائدة لأصحابها وتسحب عند الطلب ولكن باستخدام الدفتر وليس الشيكات.

- **الودائع لأجل:** تعرف على أنها تلك الودائع التي يضعها صاحبها في البنك مع الامتناع عن سحبها قبل انقضاء أجل معين يتم الاتفاق عليه ما بين البنك وصاحب الوديعة.

II. المجمعات النقدية Money Aggregates

يعبر عرض النقود عن كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وتتكون الكتلة النقدية من مجموعة عناصر هي الأكثر شيوعا و استعمالا في التحاليل الاقتصادية المنشورة من قبل السلطات النقدية ويطلق على هذه العناصر اسم "المجمعات النقدية".

وتعبر المجمعات النقدية عن "مؤشرات احصائية عن كمية النقود المتداولة تعطي وسائل الدفع لأفراد المجتمع، والغاية من هذا التصنيف هو التمييز بين مختلف الأصول النقدية بشكل منظم في إطار محاسبي، ويرتبط عدد هذه المجمعات عوامل عديدة؛ أهمها مستوى النشاط الاقتصادي، وتطور الصناعة المصرفية وتنوع منتجاتها.

وسنتطرق إلى شرح المجمعات النقدية من خلال :

1.2 مجمع المتاحات النقدية M_1 : وهو أكثرها ضيقا ويتعلق بالموجودات أو مجموع وسائل الدفع المستعملة آنيا في سوق السلع والخدمات حيث يتم هذا الاستعمال عن طريق التعامل اليدوي أو بالدفع الكتابي. يملكها المتعاملون المقيمون أو غير المقيمين غير الماليين (أفراد، عائلات، مؤسسات...) وتحتوي على:

- وسائل الدفع الكاملة السيولة مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي.

- الودائع تحت الطلب (الجارية) بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد.
- النقود المعدنية الصادرة عن البنك المركزي.

2.2 مجمع الكتلة النقدية M_2 : وهي تشمل المتاحات النقدية M_1 وأشباه النقود التي هي عبارة عن توظيفات نقدية على المدى القصير تسير من طرف المؤسسات المالية وخزينة الدولة وتضم كل من حسابات (دفاتر) الادخار والودائع لأجل، فهي تعود بدخل ولا يوجد فيها خطر.

3.2 مجمع السيولات النقدية M_3 : يحتوي على M_2 زيادة إلى:

- الموجودات بالعملات الأجنبية المسيرة من طرف هيئات القرض.
- التوظيفات بأجل قابل للتفاوض المسيرة من طرف المؤسسات المالية، الخزينة ومركز الصكوك البريدية.
- شهادات الودائع الصادرة عن المؤسسات المالية وأشباهها.
- الأصول المالية القابلة للاسترجاع في المدى المتوسط أو القصير (5 سنوات على الأكثر) دون مخاطر.

4.2 **مجمع القاعدة النقدية M_4** : يعتبر مقياس سيولة الاقتصاد، ويتضمن بالإضافة إلى M_3 أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، وسندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والوجودة بيد الأعوان غير الماليين.

III. مقابلات الكتلة النقدية

إن إصدار الكتلة النقدية ووضعها قيد التداول بين الأعوان الاقتصاديين (أفراد ، مؤسسات) لا يتم إلا بمقابل، وهذا المقابل لا يكون مصدره إلا العمليات الحقيقية.

أولا: الذهب والعملات الأجنبية (الذمم على الخارج):

يتكون هذا المقابل من العناصر التالية:

1. الذهب: يتكون الرصيد الذهبي من مجموع السبائك والقطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي، حيث يستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني، ولكن نظرا لإهمال قاعدة الذهب فقد تقلص هذا الدور. وقد يستعمل الذهب في التسويات الدولية (المدفوعات الخارجية)، عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات أو أثناء الأزمات الاقتصادية.

2. العملات الأجنبية: يتكون رصيد العملات الأجنبية بشكل خاص من عملات الاحتياطي أو السيولة الدولية، خاصة الدولار الأمريكي الذي يشكل الجزء الأهم من وسائل الدفع الدولية أو السيولة الدولية. وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا فأن البنك المركزي يتكفل بالاحتفاظ بها بما يزيد من حجم احتياطي العملات الأجنبية لديه ويقوم في مقابل ذلك بإصدار ما يقابلها بالعملة الوطنية،وبالتالي فإن حجم الصادرات يكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة.

ثانيا: القروض المقدمة للاقتصاد:

يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي حيث يعتبر هو المقابل الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الائتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال ، ويقدم هذا الائتمان سواء كان بصفة مباشرة في صورة قروض أو بصورة غير مباشرة من خلال خصم الأوراق التجارية أو فتح اعتمادات وفي جميع الحالات تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان بما يؤدي إلى زيادة في حجم الكتلة النقدية.

إضافة إلى ذلك يمكن أن تلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي عندما تكون بحاجة للسيولة من أجل إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض منه مباشرة باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية المتداولة سيتأثر كلما طرأ تغيير في حجم الائتمان المقدم للاقتصاد، ففي حالة ارتفاع حجم الطلب على القروض سيؤدي ذلك إلى زيادة في كمية النقود، كما أن انخفاض حجم الطلب على القروض سيؤدي إلى انكماش حجم الكتلة النقدية، وهذا ما يفسر ضرورة تدخل السلطات النقدية في توجيه السياسة الائتمانية للبنوك التجارية للتحكم في حجم الكتلة النقدية.

ثالثا: القروض المقدمة للخزينة العمومية

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق تحصيل الايرادات العامة وتمويل النفقات العامة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسييرها ، ولكن غالبا ما لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالايرادات العادية الممثلة أساسا في الضرائب على مختلف أنواعها.فإذا لم تتمكن الخزينة العمومية من تغطية كل هذه النفقات فإنها تلجأ إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لتمويل هذا العجز على أن تقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له فيما يسمى بأذونات الخزينة، على أن يقوم البنك المركزي في مقابل ذلك بتقدم نقود قانونية لصالح الخزينة، وهذا ما يرفع من حجم الكتلة النقدية المتداولة.

كما قد تلجأ الخزينة العمومية أيضا من البنوك التجارية وحتى الوحدات الاقتصادية (أفراد، مؤسسات) لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة، وتحصل هذه الأخيرة في مقابل ذلك على السندات الحكومية، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية واعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهو ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة هذا في حال إتباع سياسة نقدية توسعية، وطبعا يكون التأثير بالنقصان في حال إتباع سياسة نقدية انكماشية.

وعليه تتمثل القروض المقدمة للخزينة العمومية فيما يلي:

- التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي؛
- السندات التي تكتتب فيها المؤسسات المصرفية والمالية؛
- السندات التي يكتتب فيها الجمهور (أفراد ؛ عائلات).